الجمعيات الفلسطينية والضغوط الأمريكية

31-8-2003

ولكن إلقاء التهم ومحاولات التضليل منيت بالفشل الإستخباري، مما جعل الإتهامات تتراجع إلى الحديث عن اشكالية دعم ومساندة بنية المقاومة الفلسطينية، وهو ما كان يعني بجلاء أن الحرب ضد الجمعيات تلاحق أنشطتها المتعلقة حتى بالأيتام والأرامل والفقراء، وهذا يستهدف القضاء على مقومات الصمود الفلسطيني أيضا،...

بقلم إبراهيم أبو الهيجاء

دور الجمعيات بين الحاجات والرغبات

تلعب الجمعيات الإسلامية الفلسطينية والتمويل المقدم لها من الجهات الشعبية العربية والاسلامية، الدور الرئيس في إغاثة الفلسطينين إجتماعيا وصحيا وتعليميا، واستطاعت هذه الأموال – على قلتها - أن تخلق تماسكا إقتصاديا يؤمن الأساسيات للفلسطينين الذي يكتوون بنيران الفقر والبطالة وصلت مؤشراتها إلى أزيد من 65% من حجم الناتج المحلي، ويركز الفلسطينيون على الإقتصاد الزراعي بصفته الأكثر لياقة في ظروف الحرب والاضطراب .

وبالمقابل كان جليا أن هدف الإحتلال من خلال فرض حظر التجول المتواصل والحصار المطبق والتقطيع الجغرافي للضفة وغزة، تركيع الفلسطينين والنيل من صمودهم، كجزء مكمل من المعركة الدائرة ضد المقاومة الفلسطينية والبنية الشعبية والتحتيتة الداعمة لها، وفي ظل إقرارنا أن ما توفره السلطة الفلسطينية من أموال يذهب مباشرة للموظفين الملحقين بالقطاعات الأمنية والصحية والتعليمية (حيث أن نسبة 60% من النفقات الجارية في موازنة السلطة تذهب مباشرة كرواتب للموظفين)، ناهيك عن سعي السلطة لتدعيم كيانها في ظل تآكل وجودها وشرعيتها وسطوتها، وعليه فان العبء الرئيس أُلقي تماما على الجمعيات الخيرية الإسلامية.

بالمقابل كانت هناك المئات من المنظمات الأهلية والثقافية الفلسطينية والتي يصل تعدادها إلى مايقارب الـ 1800، المعتمدة على الدعم الأوروبي والأمريكي المتدفق والذي ركز على بناء الأمن الفلسطيني والتثقيف الديمقراطي والنسوي والتطبيعي، وحتى المشاريع العامة كانت بغرض التدريب والتطوير وليس البناء والإنشاء، وكأنهم يريدون البناء من فوق والتغافل عن البنية التحتيتة التي هي الأساس، وللإنصاف فإن بعض هذه المنظمات قاوم الأجندة الغربية وتحديدا الأمريكية وأصر على شروطه في التنفيذ، إلا أن المشهد العام يشير إلى أن معظم المنظمات غير الحكومية يصب في التوجه سابق الذكر حيث خطة العمل مشبوهة ولا تناسب الأولويات الفلسطينية العاجلة، بقدر ما توافق رغبات الممول الأمريكي أو الأوروبي.

وقد حاولت السلطة الفلسطينية سنة 1999م السيطرة على هذه المنظمات للضغط من أجل أن يمر تمويلها من خلالها خاصة وأن هذه المنظمات يقدر دخلها السنوي إلى 200 مليون دولار - حسب البنك الدولي-، عبر استحداث (وزارة المنظمات الأهلية)، واتهام هذه المنظمات بتنفيذ خطة تغريبية، وتحصيل رواتب إدارية خيالية (تصل إلى 70% من موازنة المشاريع)، وكان رد تلك المنظمات أن اتهمت السلطة بالفساد والتسلط.

الضغوط الممارسة على الجمعيات الاسلامية

الآن ومع اهتزاز مكانة السلطة لدى الأمريكان، فإن قوة تلك المنظمات قد تعززت، لكن انعطافة حدثت في العام الثاني لانتفاضة الأقصى من الجيد رصدها وهي أن تلك المنظمات المرتبطة بالتمويل الأمريكي حاولت إقامة مشاريع انتاجية وانشائية وإغاثية ورغم أن ذلك يعد تجميلا لدورها في ضوء الإدراك الظرفي أن الفلسطيني يحتاج لمن يطعمه لا لمن يعظه في الديمقراطية الأميركية، إلا أن التوجه الجزئي لهذه المنظمات كان هدفه التشويش على نشاط الجمعيات الإسلامية التي سحبت البساط الإجتماعي من تحت الأجهزة الرسمية وكذلك من المنظمات الأهلية،... وهذا بدوره أدى إلى تصاعد قوة الحركات الإسلامية الفلسطينية وهذا ما نبهت إليه أطراف داخلية وخارجية بضرورة تداركه من خلال التالي :

- تجفيف موارد الجمعيات الإسلامية من خلال الضغط على الحكومات العربية لملاحقة التمويل الشعبي والجمعيات الخيرية.
- توجيه الدعم الشعبي والرسمي العربي من خلال قناة السلطة الفلسطينية وهذا ماركز عليه بوش بجلاء في قمتي العقبة وشرم الشيخ .
- ملاحقة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لنشطاء الحركات الإسلامية الإجتماعيين من خلال الإعتقال ومداهمة المؤسسات الخيرية وتحطيم بنيتها المعلوماتية .
- ملاحقة الأجهزة الأمنية الغربية والأمريكية للجمعيات الإسلامية في الخارج عبر محاصرة أنشطتها وإغلاق بعضها واعتقال بعض مسئوليها.
- محاولة ربط النشاط العسكري للحركات المقاومة بالأعمال الإغاثية، ومحاولة تضليل الرأي العام.

ورطات وتحديات الضغوط الأميركية

ولكن إلقاء التهم ومحاولات التضليل منيت بالفشل الإستخباري، مما جعل الإتهامات تتراجع إلى الحديث عن اشكالية دعم ومساندة

بنية المقاومة الفلسطينية، وهو ما كان يعني بجلاء أن الحرب ضد الجمعيات تلاحق أنشطتها المتعلقة حتى بالأيتام والأرامل والفقراء، وهذا يستهدف القضاء على مقومات الصمود الفلسطيني أيضا،... ولكن الطرح الأميركي بهذا الشكل يواجه ورطات موضوعية وذاتية أهمها :

- إن الجمعيات الفاعلة في أغلبها تتعاطف مع الحركات الإسلامية، وهي تمتاز بنظافة اليد، وفي ظل ما يدعو إليه الأمريكان من الشفافية، فإن دعواهم لتوجيه الدعم لقنوات رسمية أو أهلية أخرى هو بمثابة تناقض صارخ، وكشف للنوايا الأمريكية التي تزعم أنها مع الإصلاح المالي بينما الذي تريده فعليا في سبيل مصالحها هو تأكيد الفساد.

- إن إيجاد البديل عن الجمعيات الإسلامية يتطلب وجود بنية موازية تحتاج إلى سنوات من التراكم وهذا أمر متعذر، لذا، فإن سحق الجمعيات الإسلامية يعني إشعال فتيل ثورة اجتماعية فلسطينية وتراكم للغضب وبالتالي مزيد من المقاومة، خاصة وأن عشرات الآلاف وعوائلهم مرتبطين أو مستفيدين من دعم الجمعيات الإسلامية، وهذا ما نبه إليه دينيس روس المبعوث الأمريكي الأسبق لمنطقة الشرق الاوسط عندما شنت السلطة الفلسطينية حربا شاملة ضد الحركات الإسلامية في سنة 1996م ، حيث نوه لخطورة المساس بالجمعيات الإسلامية دون بديل موجود وموازي.

- كما أنه يجب أن لا يغيب عنا أن ضغوط الأمريكان على الدول العربية للقيام بإجراءات (غير عادية) ضد الجمعيات الخيرية هو بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية، ومن الجيد هنا تذكير هذه الدول ما يعنيه ذلك التدخل من مس بسيادتها ونيل من كرامتها .

والغريب فعلا، أن الوقاحة الأمريكية تطالب الجميع بوقف الدعم للشعب الفلسطيني المذبوح بينما لا تطلب من سياستها الخارجية الإلتزام بوقف دعمها للقاتل والمتسبب في كل هذه المعاناة - أي دعمها اللامحدود للإحتلال الإسرائيلي- وكان جدير بالعرب الرسميين تذكير الأمريكان بذلك أيضا.

الوعود الأمريكية جوفاء

لقد أعلنت "كوندليزا رايس" في زيارتها الأخيرة للمنطقة عن " تخصيص مليار دولار أمريكي كبديل عن الخدمات الإجتماعية التي تقدمها الجمعيات الإسلامية الفلسطينية" ...والغريب فعلا هو أن تكون منافسة الحركات الإسلامية محفزا للأميركان ليقوموا بإغداق الوعود المالية على الفلسطينيين ... مما يدل على أن المعاناة الإنسانية الفلسطينية حلقة معدومة في الحسابات الأمريكية، وهي لا تأتي إلا في إطار خدمة المصالح الأمريكية، وبالتالي فالحديث عن الإصلاح الفلسطيني هو غطاء لإدخال تفاعلات في الساحة الفلسطينية تنتج معادلة تساندهم، وإلا لو كان الأمر صحيحا لكان حري بالأمريكان المطالبة بالإصلاح أثناء نشرتقرير هيئة الرقابة الفلسطينية الذي تحدث عن فساد هائل لدى وزارات السلطة، وهذا يؤكد أن المعيار الأمريكي للإصلاح هو انسجام الفلسطينين مع المطالب الأمركية المتعلقة بمزيد من التنازل والأمن للإسرائيلين. ولكن كما هو حال وعود السياسة الأمريكية المترددة والمتقلبة مع العرب، فكذلك وعودها المالية والإقتصادية، فرغم أنها أتت في سياق المناكفة، إلا أنها تبدو قاصرة عن إسعاف الفلسطينين في حاجاتهم الأساسية، خوفا من تحول هذه البنية إلى قوة صمود، ولذا فإن الأمريكان يركزون الآن فقط على المساعدات الأمنية لأجهزة السلطة.

ولقد اعترف تقرير حديث صدر في الشهر الماضي لمجلس السياسات الأمريكية بواشنطن أعده "جيمس بروان" أحد مستشاري بوش بأن (إعلان إدارة بوش عن مخطط اقتصادي وتنموي لتنمية المدن الفلسطينية ومواجهة الحركات الإسلامية سيواجه مشكلات عديدة نظرًا لفعالية هذه الحركات ودورها المتنامي في الداخل الفلسطيني)، بل إن مجلس السياسات الأمريكية اعترف أيضا بأن (تخطيط وزارة الخارجية وتقارير المخابرات المركزية لإقرار سياسات جديدة أو طرح خطط مالية واستثمارية تثقل كاهل الموازنة الأمريكية ستكون تداعياته خطيرة خاصة أن بعض الحركات الفلسطينية الإسلامية تملكان خريطة الواقع الفلسطيني وتبعاته على كل المستويات وأن التلويح بفرص بديل على المستوى الإجتماعي والإقتصادي ليس أوانها الآن في ظل سيطرة الخيار الأمني وضرورة إيقاف العمليات الاستشهادية أولاً ثم الحديث عن الاقتصاد والتنمية لاحقًا).

تقرير مجلس السياسات الأمريكي يحمل دلالات مهمة من الجيد رصدها، أهمها : اعترافه بقوة الجمعيات الإسلامية الإجتماعي وعجز الأمريكان عن مجاراته أو التورط في انتزاعه بشكل عاجل. ولكنه يستغل هذه الحقيقة الموضوعية ليبرر امتناعه عن المساعدات التنموية أو تهربه من مسئوليته الاقتصادية (أي حق يراد به باطل). والإشارة الأهم أن تركيز التقرير هو على تعزيز القدرات الأمنية التي تحول دون العمليات الإستشهادية وليس قضايا الاقتصاد والتنمية.

اجمال الإستهداف الأمريكي

الهدف الجلي من الحرب الأمريكية - الإسرائيلية ضد الجمعيات الإسلامية في الداخل والخارج ليس فقط وقف أعمال المقاومة، بل هو تجريد الفلسطينين من صمودهم وانسانيتهم، والمطلوب إبقاؤهم أذلاء على أبواب الإحتلال. أما الشعب العربي والإسلامي المتحرق لدعم الشعب الفلسطيني بكل السبل ويجد نفسه عاجزا أمامهم مأساتهم اليومية، والذي لم يجد غير ماله ليجود به على إخوانه الفلسطينين، فإن المطلوب منه الآن التخلي عن ذلك القليل الذي يقدمه. وإذا ما نجحوا في وقف هذا الدعم الإنساني المحدود أو التضييق عليه، فإنه من المؤكد أن تسوء الأحوال الإنسانية في فلسطين بشكل أكبر، لأن القليل الذي تؤمنه الجمعيات الاسلامية كفيل فقط بتخفيف الفقر والجوع، أما البنية التحتيية والخدمات الأساسية فهي تحتاج إلى عشرات المليارات وهذا ما لا يجرؤ أحد على التورط فيه أو أخذه على عاتقه .

وفي ظل الوعود الاميركية الجوفاء لانقاذ الفلسطينين من محنتهم كبديل عن الجمعيات الاسلامية ، فان محاربة الاميركان لذلك الجزء اليسير من المساعدات العربية والاسلامية الشعبية كفيل فقط بتراكم معادلة من الغضب الاجتماعي الذي سينفجر فقط في وجه المصالح الاميركية ويصب جم غضبه على الاحتلال بمزيد من المقاومة وليس العكس.

للعودة للأعلى

اضف مشاركتك هنا

الإسم (ضرورى)